واختلفا والقياس بانواعه فان تعذر جمع
هذه الشروط فولي سلطان له شوكة فاسقا او
مقلدا انفذ قضاؤه للضرورة ويندب للامام
اذا ولى قاضيا ان ياذن له في الاستخلاف فان
نهاه لم يستخلف فان اطلق استخلف فيما لا يقدر
عليه لا غيره في الاصح وشرط المستخلف كالقاضي الا
ان يستخلف في امر خاص كسماع بينة فيكفي علمه
بما يتعلق به وحكم باجتهاده او اجتهاد
مقلده ولا يجوز ان يشرط عليه خلافه
ولو حكم خصمان رجلا في غير حق الله تعالى
جاز مطلقا بشرط اهلية القضاء وفي قول
لا يجوز وقيل يشترط عدم قاض في البلد وقيل
يختص بمال دون قصاص ونكاح ونحوهما
ولا ينفذ حكمه الا على راض به فلا يكفي رضا
قاض في مرتبة دنية على عاقلته وان رجح به

احدهما

فائدة
قال السبكي في القواطع
وهذا الذي يعقد الضرورة
وجعله الاجا
اخلا دعى عليه خصم
به كما هو الدباطنه

١٢٥

احدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا
بعد الحكم في الاظهر ولو نصب قاضيين في بلد
وخصص كل بمكان او زمان او نوع جاز وكذا
ان لم يخصص في الاصح الا ان يشترط اجتماعهما
على الحكم فصل جن قاض او اغمي عليه
او عمي او ذهب اهلية اجتهاده وضبطه
بغفلة او نسيان لم ينفذ حكمه وكذا الوفسق
في الاصح فان زالت هذه الاحوال عاد ولايته
في الاصح وللامام عزل قاض ظهر منه خلل اولم
يظهر وهناك افضل منه او مثله وفي عزله
به مصلحة كتسكين فتنة والا فلا لكن ينفذ العزل
في الاصح والمذهب انه لا ينعزل قبل بلوغه
خبر عزله واذا كتب الامام اليه اذا قرأت
كتابي فانت معزول فقرأه انعزل وكذا ان
قرئ عليه في الاصح وينعزل بموته وبتغير اليه

خلل
عدل النبي صلى الله عليه وسلم
امام قوم مضعف في الفضلة
وحال الانفصال بهم بعد خلل
البداية رواه ابو داود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)